الأمم المتحدة

A/68/327/Add.6

الجمعية العامة

Distr.: General
11 October 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون، والمستشارون الخاصون للأمين العام

مكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا لعام ٢٠١٤، التي تبلغ ٣٠٠ ٣٦٥ ١٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

081113 081113 13-51081 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا

(٣٠٠ ٣٦٥ ١٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ - أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا في ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ (S/PRST/2011/16) أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء تدهور الوضع في الجمهورية العربية السورية، وشدد على أن الحل الوحيد للأزمة الحالية إنما يكون من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية، تهدف إلى معالجة فعالة للتطلعات والشواغل المشروعة لدى السكان، بما يسمح لهم جميعا بممارسة الحريات الأساسية ممارسة كاملة. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٣/٦٦ ألف، إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية دعم جهود جامعة الدول العربية، عن طريق المساعي الحميدة الرامية إلى تشجيع حل سلمي للأزمة السورية، ومنها تعيين مبعوث خاص، وعن طريق تقديم المساعدة التقنية والمادية، بالتشاور مع الجامعة.

٢ - وقام الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، بتعيين كوفي عنان مبعوثا خاصا مشتركا لهما، كي يعمل عن كثب مع جميع الجهات المعنية والمجتمع الدولي على إنهاء العنف والأزمة الإنسانية، وتيسير إيجاد حل سياسي سلمي شامل بقيادة سورية يلبي التطلعات الديمقراطية لدى الشعب السوري من خلال إجراء حوار سياسي شامل بين حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع أطياف المعارضة السورية.

٣ - وأجرى المبعوث الخاص المشترك عنان، إلى جانب وكلائه، اتصالات مع طائفة من الأطراف والجهات المعنية الدولية التي لها تأثير في الأزمة السورية. وحدَّد تحقيق الوحدة داخل مجلس الأمن بوصفه عنصرا أساسيا كفيلا بإيجاد الضغط اللازم لوقف العنف ونشوء عملية سياسية سلمية. وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٢، سافر المبعوث الخاص المشترك إلى دمشق والتقى برئيس الجمهورية العربية السورية كي يعرض خطة من ست نقاط، أقرها مجلس الأمن لاحقا في بيان رئاسي في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/PRST/2012/6). وأعقب هذا الإقرار موافقة الحكومة رسميا، في ٢٥ آذار/مارس، على خطة النقاط الست التي تضمنت توقع نشر بعثة رصد مناسبة تابعة للأمم المتحدة تتولى الإشراف على وقف العنف.

٤ - وعلى النحو المتوخى في خطة النقاط الست، بدأ رسميا وقف العنف في الجمهورية العربية السورية في ١٢ نيسان/أبريل، حيث تقيدت به بشكل واسع النطاق، في مراحله

الأولى، الحكومة وقوات المعارضة المسلحة. ويجدر الإشارة إلى أن العنف تناقص كثيرا وتوقف إلى حد كبير في جميع أنحاء البلد لمدة خمسة أسابيع تقريبا. وأعقب وقف العنف في ١٢ نيسان/أبريل صدور قراريْ مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل. وأنشأ المجلس بموجب القرارين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية.

٥ - وفي ضوء تصاعد العنف في الجمهورية العربية السورية، أجرى المبعوث الخاص المشترك مشاورات مع مجلس الأمن قبل الشروع في إعلان مبادرة جديدة تستهدف التشجيع على إيجاد حل سلمي للنزاع السوري، في شكل مجموعة عمل دولية معنية بسوريا. وبدأ المبعوث الخاص المشترك في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٢ إجراء المشاورات التمهيدية بهدف إنشاء هذه المجموعة، وأفضى ذلك إلى عقد أول اجتماع لها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، برئاسته. وكان من بين المشاركين وزراء خارجية الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، وتركيا وقطر والعراق والكويت (وكانت الدول الثلاث الأخيرة ممثلة بصفة رئاستها للعناصر ذات الصلة بالموضوع في جامعة الدول العربية)، إلى جانب ممثلين عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

٦ - وفي البيان الختامي المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه (S/2012/523)، حدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراريْ مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله؛ واتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية تتيح القيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة لدى الشعب السوري؛ واتفقوا على الإجراءات التي سيتخذونها بهدف تنفيذ تلك الأهداف دعماً للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير عملية انتقال بقيادة سورية. وفي هذا الإطار، كان من المتوقع أن تساعد مجموعة العمل على تهيئة الظروف الدولية والإقليمية الكفيلة بوقف العنف ونشوء عملية سياسية سلمية في الجمهورية العربية السورية.

٧ - غير أنه، مع تصاعد أعمال العنف وانتشارها، مدد مجلس الأمن، في ٢٠ تموز/يوليه، ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية لفترة نهائية مدتها ٣٠ يوما، وأعرب، في قراره ٢٠٥٩ (٢٠١٢)، عن استعداده لتجديد ولاية البعثة بعد ذلك، شريطة أن يقدم الأمين العام تقريرا، مؤكدا من مجلس الأمن، يفيد فيه بتوقف جميع الأطراف عن استخدام الأسلحة الثقيلة وبقيامهم بخفض مستوى العنف، بما يكفي السماح للبعثة بأداء

ولايتها. ونظرا إلى ارتفاع مستويات العنف، لم يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة، مما أدى إلى تصفيتها في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢.

٨ - وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، أبلغ المبعوث الخاص المشترك الأمين العام أنه لا يعتزم طلب تجديد ولايته لدى انتهائها في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي ٣ آب/أغسطس، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٥٣/٦٦ باء، الذي أدانت فيه تزايد استخدام الأسلحة الثقيلة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وجميع أعمال العنف، بغض النظر عن الجهة التي ترتكبها، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. وأهابت الجمعية بالأطراف السورية أن تتعاون مع المبعوث الخاص المشترك بهدف تنفيذ بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وطالبت الجمعية أيضا جميع الأطراف بأن تنفذ على الفور وبشكل واضح قراريْ مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) من أجل التوصل إلى اتفاق بوقف العنف المسلح بكافة أشكاله ويلتزم به جميع الأطراف، وبالتالي تهيئة مناخ يفضي إلى استدامة وقف العنف، وبدء عملية انتقال سياسي بقيادة سورية، وأعربت عن استيائها إزاء الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وشجعت الجمعية أيضا الدول الأعضاء على تقديم دعم فعال يضمن تنفيذ الخطة الانتقالية المنصوص عليها في البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا.

٩ - وفي هذا السياق، قام الأمين العام للأمم المتحدة، بالاشتراك مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، في ١٧ آب/أغسطس، بتعيين الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بخصوص سوريا. وفي رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس موجهة إلى الأمين العام، كرر رئيس مجلس الأمن الإعراب عن دعم أعضاء المجلس للممثل الخاص المشترك. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، اتخذت جامعة الدول العربية القرار ٧٥٢٣ الذي رحبت فيه بتعيين الممثل الخاص المشترك، ودعته إلى تشكيل الرؤية الجديدة للبعثة في ضوء ما وقع من تغييرات.

١٠ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٢/٦٧، الذي قررت فيه الجمعية جملة أمور منها تكرير الدعوة إلى الاضطلاع بعملية انتقال سياسي تشمل الجميع وتتم بقيادة سورية وتستهدف الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي، يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم أو أصلهم العرقي أو معتقداتهم، بطرق منها الشروع في حوار سياسي جاد بين متحاورين مفوضين ذوي مصداقية يمثلون السلطات السورية والمعارضة السورية ومقبولين من الطرفين. وأعادت الجمعية تأكيد دعمها لمهمة الممثل الخاص

المشترك، وطالبت في هذا الصدد جميع الأطراف السورية بأن تعمل مع مكتبه من أجل التعجيل بتنفيذ الخطة الانتقالية المنصوص عليها في بيان جنيف.

١١ - وما برحت الحالة تتدهور عموما في الجمهورية العربية السورية. وما زالت القوات المسلحة التابعة للحكومة، إلى جانب الميليشيات المؤيدة للحكومة، في مواجهة عنيفة مستمرة مع المعارضة المسلحة. وهناك تصاعد متواصل في خطر تزعزع الاستقرار الإقليمي بسبب النزاع السوري. وقد تدهورت الحالة الإنسانية بقدر أكبر داخل البلد. إذ ما زال المدنيون يفرون إلى البلدان المجاورة وبلدان المنطقة. وواصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة توثيق ما يتعرض له القانون الدولي لحقوق الإنسان من انتهاكات، وذلك استنادا إلى المعلومات المجمعة خارج الجمهورية العربية السورية، حيث إن اللجنة لم يسمح لها بدخول الأراضي السورية.

١٢ - وعلى ضوء هذه الخلفية، واصل الممثل الخاص المشترك إشراك الشركاء السوريين والإقليميين والدوليين في المساعي المبذولة، وذلك بهدف مساعدة الأطراف السورية على التوصل إلى تسوية سياسية. وقد بذل الممثل الخاص المشترك جهودا تستهدف استنهاض جهود المنطقة صوب التوصل إلى حل سياسي، حيث قام بزيارات إلى جميع الدول المجاورة، وإلى بلدان أخرى في المنطقة مهتمة بما يحدث في الجمهورية العربية السورية. وزار الممثل الخاص المشترك مخيمات اللاجئين في تركيا والأردن، في إطار مواصلة السعي إلى إبراز صورة الأزمة الإنسانية التي تؤثر في الجمهورية العربية السورية والمنطقة. وقام أيضا باستطلاع السبل الكفيلة بتشجيع الحوار على الصعيد الدولي. وإضافة إلى ذلك، أطلع مجلس الأمن والجمعية العامة على ما قام به من جهود على مدار الفترة المشمولة بالتقرير.

١٣ - وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، اتفق وزيرا خارجية الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على عقد مؤتمر دولي يكون بمثابة متابعة للاجتماع الذي عقدته مجموعة العمل من أجل سوريا في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسوف يكون الهدف من المؤتمر هو الجمع بين حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة معا بهدف تحديد الكيفية التي تتيح تنفيذ بيان جنيف تنفيذا تاما. وعقد الممثل الخاص المشترك اجتماعات ثلاثية الأطراف ضمت الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والأمم المتحدة استهدفت مواصلة استطلاع السبل الكفيلة بتشجيع التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

١٤ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي أيد فيه القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وأيد المجلس أيضا تأييدا تاما بيان جنيف الوارد في مرفق القرار، ودعا إلى

عقد مؤتمر دولي بشأن الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن بهدف تنفيذ بيان جنيف. وأعلن الأمين العام، في بيان ألقاه أمام المجلس، أن المؤتمر من المقرر عقده في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وذكر أن الممثل الخاص المشترك سيقوم في غضون ذلك بعمل كافة التحضيرات الكفيلة بنجاح المؤتمر.

١٥ - ومن المتوقع أن تكون أنشطة الممثل الخاص المشترك على النحو التالي:

(أ) بذل المساعي الحميدة الرامية إلى إنهاء كافة أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير التوصل إلى حل سلمي بقيادة سورية للأزمة السورية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيجري الممثل الخاص المشترك مشاورات واسعة النطاق واتصالات مع جميع الجهات المعنية المحلية والدولية، بما في ذلك الدول المجاورة والبلدان الأخرى المعنية، والسلطات السورية، وجماعات المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية الأخرى. وسيعمل الممثل الخاص المشترك، بالتشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن العملية السياسية بهدف المساعدة على تسوية النزاع في الجمهورية العربية السورية. كما سيعمل الممثل الخاص المشترك على إسداء المشورة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عن طريق القنوات المناسبة؛

(ب) العمل مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية وجامعة الدول العربية دعما للجهود الرامية إلى إنهاء العنف وتشجيع التوصل إلى حل سياسي. ويقوم الممثل الخاص المشترك، حسب الاقتضاء، بإجراء اتصالات ومشاورات وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، بما في ذلك مع منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، وسيعمل على تيسير ودعم الجهود التي تبذلها تلك الوكالات. وسيتولى أيضا إجراء اتصالات ومشاورات وثيقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

(ج) وسيعمل الممثل الخاص المشترك، حسب الاقتضاء، على تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة المعنية، وكذلك إلى المجلس الوزاري ولجنة المتابعة الوزارية التابعين لجامعة الدول العربية.

التعاون مع كيانات أخرى

١٦ - تتولى إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني تقديم الدعم الفني والإداري إلى مكتب الممثل الخاص المشترك. وتنفيذا لولاية المساعي الحميدة، سيواصل الممثل الخاص المشترك ومكتبه التشاور والتنسيق عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية، وعند الاقتضاء، مع إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسيجري التعاون أيضا مع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وفي الجمهورية العربية السورية (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والممثل المقيم لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنسق المقيم التابع للأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية). ويعمل مكتب الممثل الخاص المشترك في دمشق على التشاور والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية. إضافة إلى ذلك، فإن جميع الوكالات العاملة في البلد ممثلة لدى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأزمة السورية التابعة للمقر، مما يكفل تنسيق واتساق ما تبذله الأمم المتحدة من جهود في المجالين السياسي والإنساني ومجال حقوق الإنسان، وغير ذلك من الجهود في الجمهورية العربية السورية.

١٧ - وخلال عام ٢٠١٣، استفاد المكتب من القدرات الإدارية واللوجستية لدى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، ومكتب البرنامج الإنمائي في القاهرة. وعُزز عنصر موظفي دعم المكتب، الصغير نسبيا، بالعمليات الميدانية التي تقوم بها تلك الكيانات في مجالات الشؤون المالية، والموارد الإنسانية، والمشتريات، والنقل، ومراقبة الحركة، والتخليص الجمركي، وخدمات معينة في مجال الاتصالات. ويعمل لدى إدارة الدعم الميداني آلية دعم مماثلة لآليات الدعم التي تعمل لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان التابع للأمم المتحدة، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، واللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان، حيث اكتسبت تلك الآليات خبرات إيجابية عموما فيما يختص بجودة الخدمة المقدمة وبما أفضى إليه ذلك من آثار خففت من حدة الزيادة في النفقات. ولم يعد الدعم المقدم من المكتب الخلفي إلى المعاملات التي تجري بوجه خاص في مجالات إدارة الموارد المالية والبشرية، خبرة غير مألوفة لدى إدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بمكتب الممثل الخاص المشترك. كما أتاحت المرونة الناشئة عن وجود المكتب الخلفي لمكتب الممثل الخاص المشترك الاستجابة بسرعة بتقديم الدعم دون الحاجة إلى ربطه ربطا لصيقا بموقع معين. وفي حالة مكتب الممثل الخاص المشترك، يمكن

تنفيذ قرار نقل مقره من القاهرة إلى جنيف فورا، نظرا إلى أن الدعم المحلي المقدم من مكتب البرنامج الإنمائي في القاهرة قد استُفيد منه، وأُنهي بسرعة عندما انتهت الحاجة إليه، وأُنشئت آلية جديدة للدعم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وعلى مدار الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب الخلفي الدعم في المجال المالي من دمشق من خلال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك باستعمال حساب مصرفي وحيد تُسحب منه المدفوعات المحلية من خلال ترتيبات رد التكلفة، مما يقلل إلى أدنى حد من تعرض المنظمة للمخاطر المالية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٨ - شملت الأنشطة التي قام بها المكتب في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٣ خطوات استهدفت إنهاء العنف والتوصل إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وشمل ذلك جهودا استهدفت بدء عملية سياسية ترمي إلى تحقيق انتقال سلمي بقيادة سورية، إضافة إلى حشد المزيد من الدعم والتعاون على الصعيد الدولي تحقيقا لهذا الغرض. وخلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٣، من المتوقع ظهور ظروف تتيح القيام بعملية سياسية متسقة، بما يشمل المزيد من الوحدة والدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي، ومزيدا من التعاون والمشاركة من ممثلي المجتمع السوري (من داخل الحكومة، وجماعات المعارضة، والمجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى).

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٤

١٩ - ستكون أولويات المكتب مساعدة الأطراف السورية على إنهاء جميع أشكال العنف وما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاكات، وتيسير التوصل إلى حل سلمي جامع وشامل بقيادة سورية للأزمة، وقيام عملية انتقال سياسي بقيادة سورية. وتحقيقا لتلك الغاية، سيواصل الممثل الخاص المشترك مشاوراته مع كافة الجهات المعنية السورية والإقليمية والدولية بغية عقد مؤتمر دولي بشأن الجمهورية العربية السورية، تجري من خلاله مفاوضات بين الأطراف السورية تنفيذا لبيان جنيف.

٢٠ - وقد نُقل مكتب الممثل الخاص المشترك إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف اعتبارا من الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وسيفضي ذلك إلى تيسير التحضير للمؤتمر الثاني بشأن الجمهورية العربية السورية، المقرر عقده في جنيف. ونُقلت إلى جنيف جميع الوظائف التي كانت كائنة في القاهرة. وما زال هناك مكتب في دمشق، يضم ٥٠ وظيفة. وهناك ثلاثة وظائف كائنة في نيويورك بإدارة الشؤون السياسية كي تتولى تقديم المساندة والدعم الأساسيين إلى مكتب الممثل الخاص المشترك.

٢١ - وتُطبق على احتياجات البعثة من موظفي الدعم مبادئ استراتيجية الدعم الميداني العالمي. إذ سيواصل المكتب الاستفادة من القدرات القائمة، ومنها القدرات القائمة لدى بعثات منطقة الشرق الأوسط، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، في توفير الدعم الإداري وتنسيق العمليات اللوجستية بهدف استكمال عنصر دعم البعثة المكون من خمسة وظائف تعمل في جنيف، وثماني وظائف تعمل في دمشق. ويقع مقر المكتب في قصر الأمم بجنيف، وسوف تبرم البعثة مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن تقديم الدعم على أساس رد التكاليف. وفي دمشق، استأجر المكتب فندقا تجاريا سيستعمل كمقر للمكتب.

٢٢ - ويرد الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بالمكتب في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

الهدف: التوصل بطرق سلمية إلى حل سياسي بقيادة سورية للأزمة في الجمهورية العربية السورية يلبي التطلعات المشروعة لدى الشعب السوري إلى الكرامة والحرية والعدالة، استنادا إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) اتفاق الأطراف على إنهاء أعمال العنف والتوصل إلى تسوية للنزاع بالوسائل السياسية	(أ) '١' عدد الاجتماعات التي يعقدها الممثل الخاص المشترك مع أطراف النزاع، وكذلك مع الجهات المعنية الإقليمية والدولية، بما يفضي إلى التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠١٣: ١٠٠ الهدف لعام ٢٠١٤: ٣٠٠ '٢' تقليل عدد الخسائر في الأرواح الناجمة عن النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية (النسبة المئوية للانخفاض قياسا على النصف السابق من العام) مقاييس الأداء عام ٢٠١٢: لا ينطبق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	تقديرات عام ٢٠١٣: ٤٠ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١٠٠ في المائة
(ب) الشروع في عملية سياسية جامعة بقيادة سورية في بيئة آمنة تتيح تحقيق الانتقال السياسي وتهدف إلى معالجة فعالة للتطلعات والشواغل المشروعة لدى الشعب السوري	(ب) ’١‘ مشاركة ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع أطياف جماعات المعارضة السورية في عملية سياسية تتسم بالمصداقية والشمول
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: تنطبق
	الهدف لعام ٢٠١٤: ينطبق
	’٢‘ التوصل إلى خريطة طريق أو اتفاق بصدد حل يلبي الإرادة والتطلعات المشروعة لدى الشعب السوري ويكفل الاحترام الكامل لحقوقه الأساسية، وبدء تنفيذ ذلك الحل
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لاينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: تنطبق
	الهدف لعام ٢٠١٤: ينطبق
(ج) جهود الدعم الرامية إلى إنهاء ما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاكات	(ج) ’١‘ إخلاء سبيل الأشخاص الذين احتجزوا وسجنوا فيما يتصل بالاحتجاجات التي وقعت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: لا تنطبق
	الهدف لعام ٢٠١٤: ينطبق
(د) تيسير إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة	(د) ’١‘ قيام جميع الأطراف المعنية بمنح الإذن اللازم لإيصال المساعدة الإنسانية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	(النسبة المئوية للأفراد الذين يحصلون على الإذن اللازم لإيصال المساعدة الإنسانية)
	مقاييس الأداء
	عام ٢٠١٢: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠١٣: ١٠٠ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١٤: ١٠٠ في المائة

النواتج

- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية المعنية بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية
- إجراء زيارات منتظمة إلى الجمهورية العربية السورية وبلدان أخرى بهدف التشجيع على التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية
- إسداء المشورة إلى الجهات المعنية السورية بشأن أفضل الممارسات التي تتيح التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، بما في ذلك الترتيبات العملية الكفيلة بوقف أعمال القتال ومسائل أخرى
- عقد حلقات عمل تدريبية بشأن العمليات التفاوضية لصالح الجهات المعنية، حسب الاقتضاء
- تيسير المفاوضات بين الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع وطرح حل سياسي مقبول لدى كافة الأطراف المعنية، حسب الاقتضاء
- تقديم المستجدات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة المعنية، وجامعة الدول العربية، حسب الاقتضاء، بشأن التقدم الذي تحرزه بعثة الممثل الخاص المشترك
- اضطلاع المبعوث الخاص المشترك بمبادرات لإذكاء الوعي العام، بما في ذلك الإدلاء ببيانات عامة تشدد على أهمية الحوار السياسي، وإنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وضمان إيصال المساعدة الإنسانية
- تقديم إحاطات منتظمة إلى الأوساط الدبلوماسية، بما في ذلك أعضاء الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بشأن الحالة السياسية والأمنية في الجمهورية العربية السورية، وما يبذله الممثل الخاص المشترك من جهود

العوامل الخارجية

٢٣ - سوف يتحقق هدف مكتب الممثل الخاص المشترك على افتراض أن تبدي جميع الجهات المعنية على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي التعاون التام مع الممثل الخاص المشترك.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٢-٢٠١٣			الاحتياجات لعام ٢٠١٤			
الفئة	الاعتماد (١)	النفقات المقدرة (٢)	الفرق (٣)=(١)-(٢)	المجموع (٤)	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٣ (٦)	الفرق، ٢٠١٣-٢٠١٤ (٧)=(٤)-(١)
تكاليف الموظفين المدنيين	١٠ ١٨٥,٩	٨ ٥٩٤,٢	١ ٥٩١,٧	٨ ٠٨٥,٨	–	٦ ٢٧٨,٣	١ ٨٠٧,٥
التكاليف التشغيلية	٩ ٥٤٨,٣	٦ ٣٥٤,٠	٣ ١٩٤,٣	٤ ٢٧٩,٥	–	٥ ٩٦٧,٩	(١ ٦٨٨,٤)
المجموع	**١٩ ٧٣٤,٢**	**١٤ ٩٤٨,٢**	**٤ ٧٨٦,٠**	**١٢ ٣٦٥,٣**	**–**	**١٢ ٢٤٦,٢**	**١١٩,١**

الجدول ٣

الوظائف

	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ الأمنية	فئة الخدمات العامة	**مجموع الوظائف الدولية**	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٣	١	١	١	٢	٦	٩	٧	–	**٢٧**	١٨	١	**٤٦**	–	٣٢	–	**٧٨**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٤	١	١	١	٢	٦	٩	٧	–	**٢٧**	١٣	١٤	**٥٤**	–	٢٤	–	**٧٨**
التغير	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**(٥)**	**١٣**	**–**	**–**	**(٨)**	**–**	**–**

٢٤ - يُعزى أساسا توقع انخفاض النفقات عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ارتفاع معدل الشواغر الفعلي عن المعدل المدرج في الميزانية، وانخفاض الاحتياجات من المرافق والبنية الأساسية عن الاحتياجات المدرجة في الميزانية، نظرا إلى أن المرافق في القاهرة قُدمت دون مقابل.

٢٥ - وتصل الاحتياجات المقدرة لمكتب الممثل الخاص المشترك عن عام ٢٠١٤ إلى مبلغ قدره ٣٠٠ ٣٦٥ ١٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتوفر ما يلزم لتكاليف الموظفين المدنيين (٨٠٠ ٠٨٥ ٨ دولار) من أجل ٧٨ وظيفة (وظيفة لوكيل الأمين العام، ووظيفة للأمين العام المساعد، و ١ مد-٢، و ٢ مد-١، و ٦ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٧ ف-٣، و ١٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٢٤ وظيفة من الرتبة المحلية)، مع تطبيق معدل شواغر بنسبة ٣٠ في المائة لدى تقدير تكاليف الموظفين المدنيين اللازمين للوظائف في دمشق ونيويورك، ونسبة ٢٧ في المائة للوظائف في جنيف؛ وكذلك التكاليف التشغيلية (٥٠٠ ٢٧٩ ٤ دولار)، التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٢٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٠٠ ٥٨٦ ١ دولار)، والمرافق والبنية الأساسية (٨٠٠ ٦٩٠ دولار)، والنقل البري (٨٠٠ ٢٠٤ دولار)، والاتصالات (٥٠٠ ٧٧٤ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ٣٣ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٠٠٠ ٧٩٠ دولار).

٢٦ - والعدد المقترح لوظائف العنصر الفني في البعثة هو ٣٠ وظيفة، منها ١٥ وظيفة ستكون كائنة في جنيف (وظيفة لوكيل الأمين العام، ووظيفة للأمين العام المساعد، و ٢ مد-١، و ٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، و ١٢ وظيفة في دمشق (١ مد-٢، و ٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٣ ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان من الرتبة المحلية)، وثلاث وظائف في نيويورك (١ ف-٥، و ١ ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٢٧ - ويتألف عنصر الدعم في البعثة من ١٣ وظيفة، خمسة منها كائنة في جنيف (١ ف-٥، و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، وثماني وظائف في دمشق (١ ف-٤، و ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ٣ وظائف من الرتبة المحلية).

٢٨ - ويتألف عنصر الأمن في البعثة من ٣٥ وظيفة، خمسة منها كائنة في جنيف (٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، و ٣٠ وظيفة كائنة في دمشق (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٨ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ١٩ وظيفة من الرتبة المحلية).

٢٩ - ويُعزى أساسا الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤، والموارد المدرجة في الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣ إلى نقل المكتب إلى جنيف، حيث يقابل هذا الفرق في معظمه نقصان تحت بند التكاليف التشغيلية، أساسا تحت بندي المرافق والبنية الأساسية، وكذلك اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى المتصلة بأنشطة الوساطة.

الموارد الممولة من خارج الميزانية

٣٠ - سيجري أيضا دعم أعمال مكتب الممثل الخاص المشترك من خلال الصندوق الاستئماني المخصص لدعم إدارة الشؤون السياسية، الذي سيوفر الأموال اللازمة لتغطية تكاليف توسيع نطاق الأنشطة خلال العام. وسيوفر الصندوق الاستئماني بوجه خاص الدعم اللازم للمطالب الإضافية الواردة في الميزانية بخصوص تكاليف الموظفين، والسفر، والاجتماعات بين الجهات المعنية الدولية والإقليمية، والاجتماعات بين ممثلي الأطراف السورية في الداخل، والأعمال التي يقوم بها الخبراء الاستشاريون، والمعدات الإضافية.

٣١ - ومن المتوقع أن تتاح موارد ممولة من خارج الميزانية خلال عام ٢٠١٣ قدرها ٣ ٤٧٥ ٠٠٠ دولار من الصندوق الاستئماني المخصص لدعم إدارة الشؤون السياسية. وتغطي تلك الموارد الاحتياجات اللازمة لما مجموعه ١٠ وظائف، تتألف من مدير واحد (مد-٢)، كي يتولى جهود التخطيط المشترك بين الوكالات في فترة ما بعد انتهاء النزاع، وموظفيْن للشؤون السياسية (ف-٤)، ومساعد إداري واحد (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، يعمل جميعهم في نيويورك؛ وأربع موظفين للشؤون السياسية (٢ ف-٤ و ٢ ف-٣)، يعملون في نيويورك كي يقدموا الدعم الفني إلى الممثل الخاص المشترك وموظفيه، وهم من العاملين في شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا التابعة لإدارة الشؤون السياسية؛ ووظيفتين (ف-٣) دعما لمكتب الممثل الخاص المشترك الكائن في دمشق.

٣٢ - وتستخدم الموارد الممولة من خارج الميزانية لعام ٢٠١٣ في تنفيذ الأنشطة التي يقوم بها أعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية، الذي يشكل تكملة لولاية مكتب الممثل الخاص المشترك، بيد أنه منفصل عنه. وتتألف هذه الموارد من نداء إنساني موجه من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتقديم مبلغ ١,٤ بليون دولار بهدف توفير المساعدة الإنسانية اللازمة للسوريين المقيمين بالبلد، ونداء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم مبلغ ٢,٩ بليون دولار بهدف تغطية تكلفة خطة إقليمية لتلبية الاحتياجات تستهدف مساعدة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة.

٣٣ - أما بالنسبة لعام ٢٠١٤، فسيجري السعي إلى الحصول على الموارد الممولة من خارج الميزانية من الجهات المانحة لتلبية احتياجات مشابهة للاحتياجات المطلوبة لعام ٢٠١٣.